

Distr.: General
16 May 2008
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها العاشرة

(١٧-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨)

موجز

يتضمن هذا التقرير النتائج والتوصيات الرئيسية الصادرة عن الدورة العاشرة للجنة السياسات الإنمائية، المعقودة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨. وقد تناولت اللجنة ثلاثة مواضيع رئيسية هي: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ، وتدهور التوقعات الاقتصادية العالمية والآثار المترتبة عليها بالنسبة للبلدان النامية، والمسائل المتصلة بتحديد أقل البلدان نموا ورفعها من القائمة.

وأكدت اللجنة أن تحقيق أهداف البرنامج الدولي للتنمية المستدامة واستمرارها يتطلب إجراء تخفيضات شديدة في الانبعاثات الكربونية وتعديل السياسات لمعالجة الآثار الحالية والمستقبلية للاحتراز العالمي. وتتمثل القضية الرئيسية بالنسبة للبلدان النامية في إيجاد حوافز للنمو الاقتصادي على طول المسارات التي تنخفض فيها الكثافة الكربونية، وتعزيز القدرات على التكيف، ولا سيما في أكثر البلدان ضعفا وفقرا. ويتعين أن تركز أي استراتيجية مائية مستدامة فعالة على الاستثمار والابتكار والقدرة المؤسسية. ويُعتبر التعاون الدولي أساسيا باعتباره الاستراتيجية التي ستطلب أموالا مناسبة وكافية وكذلك تطوير التكنولوجيا، ونقلها ونشرها. ومن الضروري إيجاد ترابط وتكامل أكبر بين السياسات المناخية والإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

ودرست اللجنة تدهور آفاق الاقتصاد العالمي في بداية عام ٢٠٠٨ في ضوء تزايد اضطراب الأسواق المالية الدولية وزيادة خطر انزلاق الولايات المتحدة الأمريكية إلى حالة الكساد. وسوف تؤثر هذه التطورات بشدة على النمو الاقتصادي في البلدان النامية من خلال الصدمات التجارية وصدمات الحساب الخارجي مع احتمال زيادة تأثير إنحياز



الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وفي مقابل هذا التوقع توجد تراكمات لاحتياجات كبيرة من العملات الأجنبية لدى العديد من البلدان النامية وجرى اعتبارها ذات قيمة كبيرة في ما يتعلق بتكاليف الفرص البديلة للاستهلاك والاستثمار الجاريين، والتكاليف المالية المباشرة والآثار المترتبة عليها بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية الكلية. وتعد هذه الاحتياجات المتراكمة، والتي يوجد معظمها بالدولار، عرضة للمزيد من انخفاض قيمة تلك العملة وقد لا توفر التأمين الكافي في حالة حدوث انخفاض شديد في الاقتصاد العالمي. وأوجزت اللجنة السمات المستصوبة لإصلاح الهيكل المالي الطارئ - والقائم على آلية تمويل تعويضي تتسم بالقوة والمرونة والتي ستوفر في مواجهة الصدمات موارد كافية في الوقت المناسب. وسيؤدي هذا إلى توضيح حاجة البلدان النامية إلى الاحتفاظ بأرصدة كبيرة من احتياجات العملات الأجنبية، مع القيام في نفس الوقت لإجراء تخفيضات شديدة في التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة المتولدة عن الآثار السلبية للصدمات الخارجية والكوارث الطبيعية.

وفي ما يتعلق بأقل البلدان نمواً، واصلت اللجنة وضع مجموعة متسقة من المعايير التي يمكن تطبيقها على جميع التوصيات المتعلقة بالإدراج في قائمة أقل البلدان نمواً ورفع البلدان منها. وأكدت اللجنة مجدداً موثوقية النهج الحالي. وأقرت أيضاً بأنه لا ينبغي استخدام المعايير بصورة آلية، لا سيما في الحالات التي تكون فيها مؤشرات البلدان قريبة للغاية من حدي الإدراج أو الرفع من القائمة. واقترحت اللجنة أن تولي سمات الضعف الاهتمام الواجب بجوانب الضعف الاقتصادي للبلدان التي لا تغطيها حالياً المعايير المستخدمة في تحديد أقل البلدان نمواً، وأن تتناول تقييمات الأثر الآثار المفترضة لفقدان وضع أقل البلدان نمواً. ونظرت اللجنة في اتخاذ تدابير عملية في ما يتعلق بالانتقال السلس للبلدان التي رفعت من القائمة وأوصت الأمم المتحدة بالاضطلاع بدور قيادي فعلي في تنفيذ هذه التدابير.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	الأول - المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنها أو يوجه انتباهه إليها .
٥	ألف - المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس إجراء بشأنها
٥	باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس
٧	الثاني - تحقيق التنمية المستدامة في بيئة ذات مناخ متغير
٧	ألف - تغير المناخ والتحديات الناشئة للتنمية المستدامة
٨	باء - نحو الأخذ بنهج متكامل
١٤	جيم - تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة
١٥	دال - التوصيات
١٦	الثالث - تدهور الآفاق العالمية وآثارها على البلدان النامية
١٦	ألف - تباطؤ الاقتصاد العالمي
١٩	باء - الصدمات الخارجية ووضع بيان مالي دولي داعم
٢٠	جيم - التمويل التعويضي: المبادئ العامة والسمات الرئيسية
٢٢	دال - المرافق الحالية
٢٣	هاء - توصيات تتعلق بالسياسات
٢٤	الرابع - مسائل تتعلق بأقل البلدان نمواً ورفعها من القائمة
٢٤	ألف - مقدمة
٢٤	باء - معايير تعريف أقل البلدان نمواً
٣٠	جيم - تطبيق المعايير
٣١	دال - إجراءات الرفع من القائمة: بيانات مواطن الضعف وتقييم الأثر
٣٢	هاء - الانتقال السلس للبلدان التي بصدد الرفع من القائمة
٣٢	واو - رصد تقدم البلدان التي رُفعت من القائمة
٣٣	زاي - الدليل

٣٤	 أعمال لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل	الخامس -
٣٥	 تنظيم الدورة	السادس -
		المرفقات
٣٦	 قائمة المشاركين	الأول -
٣٨	 جدول الأعمال	الثاني -
٣٩	 قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها العاشرة	الثالث -

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء بشأنها أو يوجه انتباهه إليها

ألف - المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس إجراء بشأنها

التوصية ١: نحو تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التنمية المستدامة

١ - تشير تقديرات التكاليف المتاحة إلى أن آليات التمويل القائمة لا تمتلك الموارد المطلوبة للوفاء باحتياجات التكيف وتخفيف الأثر في ما يتعلق بتغير المناخ. وتوصي لجنة السياسات الإنمائية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باستعراض كفاية الالتزامات الدولية المتعلقة بتمويل التنمية، ولا سيما الموارد المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة (الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً).

التوصية ٢: إصلاح آليات التمويل التعويضي للتخفيف من آثار تدهور التوقعات الاقتصادية العالمية بشأن البلدان النامية

٢ - من المتوقع أن ينتج عن الاضطراب المالي الحالي واحتمالات الكساد في الولايات المتحدة تباطؤاً في الاقتصاد العالمي، وصدمات تجارية ومالية للبلدان النامية، مع تأثر البلدان ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص. وفي ضوء الآثار المعروفة للانكماش على التنمية، توصي اللجنة بأن يكفل المجلس تناول موضوع الهيكل المالي التعويضي في مشاوراته مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأن ينظر فيه في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والذي سيعقد في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

باء - المسائل التي يوجه إليها انتباه المجلس

١ - تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التنمية المستدامة

٣ - يعتبر التكيف مع تغير المناخ أمراً حيوياً للوفاء بأهداف التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى تعزيز القدرة على التكيف، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، عن طريق تعميم التكيف في عمليات التخطيط للقطاعات وعمليات التخطيط القومي - بما في ذلك في استراتيجيات خفض حدة الفقر - ويجعل المجال المالي مطلوباً للاستثمارات اللازمة عن طريق تمكين المجتمعات المحلية، وإدماج الأثر المتوقع لتغير المناخ في التوقعات الاقتصادية.

- ٤ - وهناك حاجة إلى أن تتخذ البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء إجراءات تخفيف الآثار من أجل تحقيق التنمية المستدامة ويتعين أن تتخذ وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وستركز أكثر استراتيجية واعدة لتخفيف الآثار بالنسبة للبلدان النامية على نهج قائم على الاستثمار يشجع، في جملة أمور، مبادرات الطاقة المتجددة ويشتمل على دعم تكنولوجي، وأدوات تنظيمية، والبحث والتعليم.
- ٥ - وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام عاجل لإنشاء صناديق عالمية ذات حجم كبير لتمويل النقل المطلوب لتكنولوجيا تخفيف الآثار والإسهام في الوفاء بتكاليف التكيف.

٢ - تدهور آفاق الاقتصاد العالمي: إصلاح هيكل التمويل التعويضي

- ٦ - هناك حاجة عاجلة إلى إصلاح الهيكل القائم للتمويل التعويضي في ضوء تأثير كل من الاختلالات الناتجة عن الصدمات الخارجية على التنمية وتكاليف ومخاطر تراكم احتياطات كبيرة. وينبغي أن تشتمل السمات الرئيسية للهيكل الرسمي المعدل للسيولة التعويضية: السداد السريع للأموال المقيدة بشروط ضئيلة أو غير المقيدة بشروط وبالتناسب مع شدة الصدمات.

٣ - وضع مجموعة متناسقة من المعايير لفئة أقل البلدان نمواً

- ٧ - بعد إجراء استعراض شامل للمؤشرات والنهج المستخدمة لتحديد أقل البلدان نمواً، مع إيلاء الاهتمام الواجب بالضعف الاقتصادي، أعادت اللجنة تأكيد موثوقية المعايير الراهنة وخلصت إلى أنها قائمة على أفضل الأساليب والمعلومات المتاحة.

٤ - دعم استراتيجيات الانتقال السلس لرفع أقل البلدان نمواً من القائمة

- ٨ - شددت اللجنة على أهمية تدابير الانتقال السلس لرفع أقل البلدان نمواً من القائمة وأعادت تأكيد دعمها المستمر للبلدان التي رُفعت من القائمة. وفي هذا الصدد، اقترحت اللجنة عقد اجتماع لفريق خبراء للنظر في إنهاء استحقاقات أقل البلدان نمواً بغية تحديد استمرار بعض الاستحقاقات لفترة معينة.

٥ - رصد تقدم تنمية الرأس الأخضر

- ٩ - ستواصل اللجنة رصد التقدم المحرز في تنمية الرأس الأخضر وستبلغ المجلس عن نتائجها في عام ٢٠٠٩.

الفصل الثاني

تحقيق التنمية المستدامة في بيئة ذات مناخ متغير

١ - منذ أن نظرت لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن دورها التاسعة^(١) تحديات تغير المناخ لتنفيذ البرنامج الإنمائي الدولي، زادت إلحاحية المسألة وأصبحت ملاءمتها الإنمائية ظاهرة بدرجة أكبر. وشددت اللجنة في ذلك التقرير على قلقها فيما يتعلق بنقص التكامل المناسب لقضايا المناخ في العمل الإنمائي وعملت اللجنة منذ ذلك الحين في اتجاه تحديد العناصر التي هي في حاجة إلى إدماجها في ذلك البرنامج لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتوفير إطار عملي لتفعيل التعاون الدولي، في نطاق البارامترات التي حددتها الاتفاقات الدولية^(٢).

٢ - وعند انعقادها بعد اعتماد خطة عمل بالي^(٣) تناولت اللجنة في دورتها العاشرة بحث مسألة تحقيق الأهداف الإنمائية بالتطلع إلى السبل الرئيسية التي يمكن لتغير المناخ أن يؤثر من خلالها على التنمية والطرق المقابلة للحماية من هذه الآثار، ولا سيما من خلال سياسات التكيف وتخفيف الآثار، والتعاون الدولي (ولا سيما في مجالي التمويل والتكنولوجيا)، وتحسين ترابط السياسات.

ألف - تغير المناخ والتحديات الناشئة للتنمية المستدامة

٣ - تعتبر التنمية المستدامة عملية تغير يعتبر فيها استغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، وتوجيه التنمية التكنولوجية والتغير المؤسسي عناصر متوائمة وتعزز الاحتياجات الآنية دون المساس بقدرة الأجيال في المستقبل على سد احتياجاتها الخاصة.

٤ - وبالنسبة للبلدان النامية، تواجه التنمية المستدامة تهديدا ثلاثي الأبعاد من تغير المناخ. ويتعلق البعد الأول بالآثار المترتبة على تغير المناخ بالنسبة للتنمية البشرية والازدهار، اللذين يعتبران في بؤرة اهتمام الأهداف الإنمائية للألفية. وينتج البعد الثاني عن تدفق السياسات ذات الصلة بالمناخ في العالم الصناعي. ويتعلق البعد الثالث بأثر الإجراءات التي اتخذها البلدان

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ١٣، (E/2007/33).

(٢) اجتماع فريق الخبراء المعني بـ "تعزيز التعاون لأغراض التنمية بغية التصدي لتحدي تغير المناخ"، نيويورك، ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ متاح على الموقع http://www.un.org/esa/policy/devplan/egm_climatechange/climatechangeagenda.htm.

(٣) 1/CP.13، FCCC/CP/2007/6/Add.1، القرار 13/CP.1.

النامية ذاتها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، حتى مع تلافيتها للنمط الضار بالبيئة الذي اتبعته البلدان المتقدمة النمو في الماضي.

٥ - وأيا كانت درجة تخفيف الآثار القادمة عقب صدور خطة عمل بالي، فإن العالم سيشهد احترارا عالميا لعقود مقبلة، وعليه أن يواجه آثار كيفية تكيف الناس مع تحدياته. ويتمثل التحدي الحيوي في كفالة قيام نهج متماسك على الصعيد الوطني والدولي لحماية الزخم الإنمائي في مواجهة الآثار العكسية المحتملة للمصادر الثلاث المشار إليها أعلاه.

البلدان المعرضة للخطر: أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية

٦ - ستؤثر تهديدات تغير المناخ على وجه الخصوص على احتمالات التنمية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من أن هذه البلدان ساهمت بأدنى قدر من انبعاثات غاز الدفيئة فإنها الأكثر هشاشة ولديها أقل قدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ.

٧ - وتتصل أوجه الضعف التي تعاني منها باحترار الغلاف الجوي ودفيئة المحيطات والتغيرات في تساقط الأمطار والأحداث غير العادية وتظهر آثارها أساساً في المياه والزراعة والأمن الغذائي، والصحة، والنظم الإيكولوجية والمناطق الساحلية. ومع مرور الزمن، هناك نتيجة محتملة لتغير المناخ تتمثل في اختفاء بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية كنتيجة لارتفاع مستوى البحار. وتعد البلدان الأفريقية أيضاً من بين أكثر البلدان المعرضة للخطر في مواجهة تغير المناخ، بسبب قدرة متدنية على التكيف بسبب انتشار الفقر المدقع والتغيرات المتوقعة في تساقط الأمطار والتي تأتي في مقدمة وضع متدهور بالفعل.

باء - نحو الأخذ بنهج متكامل

٨ - تتمثل القضية الرئيسية في معالجة تغير المناخ، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من برنامج أوسع نطاقاً للتنمية المستدامة في إيجاد حوافز للنمو الاقتصادي المستدام وتقديمها على طول مسارات تعمل على النهوض بقدرات وخيارات الأفراد والمجتمعات. وينطوي هذا على التحول إلى اقتصادات ذات كثافة كربونية أقل وتعزيز القدرات على التكيف في البلدان النامية.

٩ - وتمثل النهج الرئيسي للسياسة المناخية في البلدان الصناعية في نظام الحد الأعلى من الإنتاج والاستهلاك والتجارة. وفي ضوء احتياجاتها التنموية من الطاقة، فإن البلدان النامية بحاجة إلى نهج مختلف للتنمية المستدامة. وينبغي أن يقوم هذا النهج على الاستثمار والابتكار وبناء القدرات المؤسسية. وقد أعدت بلدان نامية عديدة بالفعل - بما في ذلك العديد من أقل

البلدان نموا - خطط عمل للتكيف الوطني. وتحتاج خطط العمل تلك إلى وضعها موضع التنفيذ، بدعم دولي في شكل تمويل، ونقل التكنولوجيا والتطوير المؤسسي (انظر أدناه).

١ - تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تخفيف الآثار

١٠ - لن يكون في الإمكان تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التنمية المستدامة واستمرارها دون إجراء تخفيضات كلية شديدة في الانبعاثات الكربونية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تترجم عملية خفض انبعاثاتها ومساعدة البلدان النامية على اتخاذ إجراءات. ونظراً لأن مجموعة البلدان النامية تساهم بأكثر من ٤٠ في المائة من الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة اليوم، فإن إجراء تخفيضات في البلدان المتقدمة النمو وحدها لا يمكن أن تكون فعالة على المستوى العالمي دون تباطؤ نمو الانبعاثات في البلدان النامية وبالتالي إجراء تخفيضات محسوسة في الانبعاثات في اقتصادات البلدان النامية كمجموعة.

١١ - وتتمثل إحدى القضايا الحيوية فيما إذا كان في إمكان البلدان النامية تحقيق هذه التخفيضات في الانبعاثات مع استمرارها في الإبقاء على النمو الاقتصادي المطلوب لدعم جهودها الإنمائية، فإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكن تحقيق هذا. ومن المسلم به، بما في ذلك من جانب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أن البلدان النامية ستحتاج إلى دعم كبير من البلدان المتقدمة النمو عن طريق تقديم الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، لاتخاذ تدابير تخفيف الآثار. وتعرض فيما يلي بعض المسائل الرئيسية في نهج موجه نحو الاستمرار في تخفيف الآثار.

الأهداف المنصفة

١٢ - هناك حاجة إلى تفاوت أهداف خفض الانبعاثات على النطاق الإقليمي والتفاوض بشأنها في سياق مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة^(٤). وتنطوي المقترحات القائمة المتعلقة بخفض الانبعاثات على المستوى العالمي والتي تدعو، على سبيل المثال، إلى خفض بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ وإجراء البلدان المتقدمة النمو لتخفيضات بنسبة ٧٠ في المائة (بالمقارنة بمعدلات ١٩٩٠) على تخفيضات إجمالية للانبعاثات بالنسبة للبلدان النامية بنسبة ٣٠ في المائة. ولكن على أساس الحصة الفردية، وبسبب التضاعف المتوقع للسكان في البلدان النامية خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٥٠، فإن هذه التخفيضات ستعادل جهود خفض التي تبذلها البلدان النامية والتي تقترب من تلك المقترحة بالنسبة للبلدان المتقدمة

(٤) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول، المبدأ ٧.

النمو^(٥) والتي لا تعكس المسؤوليات المتفاوتة. وعلى أي حال، فإن التخفيضات الكبيرة في البلدان النامية تطرح تحديات كبرى بسبب الحاجة إلى التوفيق بين إجراءات التخفيف والنمو اللازم في استهلاك الطاقة.

نقل الطاقة وكفاءتها

١٣ - تعتبر زيادة توافر الطاقة عنصراً رئيسياً في التنمية المستدامة. وفي حين أن الاستهلاك الفردي للطاقة في البلدان النامية يبلغ في المتوسط أقل من خمس الاستهلاك في البلدان الصناعية، فإن البلدان النامية كمجموعة ستحتاج إلى زيادة استهلاكها الفردي للطاقة بمقدار يتراوح بين ٤ و ٦ أضعاف المستويات الراهنة خلال القرن المقبل. وإذا أخذ في الاعتبار أن قطاع الطاقة يسهم بأكثر من ثلاثة أرباع إجمالي انبعاث غاز الدفيئة، فإن هناك حاجة إلى الاستخدام الأنظف والأكثر كفاءة للطاقة.

١٤ - وهناك اختلافات ملموسة فيما يتعلق بالتكلفة ومدى الملاءمة بين الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري والطاقة المستمدة من مصادر متجددة. ولذلك يعتبر الدعم المالي الخارجي والمساعدة التكنولوجية عنصرين أساسيين في التحول إلى البدائل الأنظف بهدف حماية الأهداف الإنمائية وأهداف العدالة. وقد يتطلب هذا إعادة النظر في مفهوم التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة لإقامة هيكل تكنولوجي ومالي ومؤسسي يمكن من التحول إلى مسار الطاقة المتجددة وكفاءة طاقة. وهناك حاجة أيضاً إلى بذل جهود متزايدة في البحث المتعلق بامتصاص الكربون ووسائل الأنشطة التي تؤدي إلى خفض/معادلة مقدار الانبعاثات في الغلاف الجوي.

الاستهلاك والإنتاج والانبعاثات المترابطة

١٥ - يعتبر القيام بإرجاع الضغوط البيئية المتعلقة بالإنتاج إلى مصادرها الحقيقية جانباً هاماً لتحقيق التنمية المستدامة نظراً لأن الإنتاج التجاري واستهلاك السلع يجري عادة في مختلف البلدان. وينبغي إدراج الآثار البيئية لإنتاج إحدى السلع في حسابات الضغوط البيئية المقترنة باستهلاك هذه السلع. وستؤثر تقييمات الآثار الكربونية عبر الحدود على حساب الأهداف العادلة نظراً لأن الأداء البيئي المحسن في بعض البلدان المتقدمة النمو ربما يكون قد تحقق عن طريق تحويل الأنشطة الكثيفة المحتوى الكربوني إلى البلدان النامية.

(٥) Paul Baer, Tom Athanasiou and Sivan Kartha, *The Right to Development in Climate Constrained*

(Berlin, Heinrich Ball Foundation, 2007)

متاحة على الموقع www.ecoequity.org/docs/TheGDRFramework.pdf.

إزالة الغابات واستخدام الأراضي

١٦ - تتمثل قضية الملاءمة الإنمائية في استخدام الأراضي وإزالة الغابات. وتسهم هذه العوامل تقريبا بربع الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة. وعلاوة على ذلك، كان لزيادة إنتاج الكتلة الأحيائية بغرض إنتاج الوقود تأثيرا محسوسا على الأمن الغذائي، وعلى أسعار الأغذية، وعلى التنوع الأحيائي. وتؤثر التغيرات في استخدامات الأراضي أيضا على حقوق المجتمعات المحلية التي تعتمد في سبل معيشتها على أنماط الاستخدام السابقة لنفس الأرض. ويمكن أن يقدم نهج مختلف حل يمثل مكسبا لجميع الأطراف، مثل إشراك المجتمعات المحلية، التي تعتمد على الغابات المحلية لكسب سبل معيشتها، وفي المساعدة أيضا على حماية الغابات وتحديدتها مع السماح للمجتمعات المحلية بحقوق الاستقرار المستدام كحافز لها. واتباع عدد كبير من البلدان ذلك الطريق بنجاح، مما أدى إلى زيادة في غطاء الغابات ووقف إزالة الغابات.

نهج الاستثمار في أسلوب تخفيف الآثار

١٧ - لمختلف السياسات المناخية تأثيرات متباينة على المسارات الإنمائية، وتختلف بالتالي فيما يتعلق بالتأثيرات على المناخ. وبدلاً من إتباع المسارات الإنمائية التقليدية التي تعتمد على الوقود الأحفوري كما فعلت البلدان الصناعية، فإن التنمية المستدامة تتطلب استراتيجية انتقالية فيما يتعلق بالطاقة والتي تعيد توجيه الاستثمارات إلى تحقيق كفاءة أكبر باستخدام الطاقة وبدائل الطاقة المتجددة. وتتطلب مثل هذه الفترة الانتقالية اتباع أسلوب موجه نحو الابتكار والاستثمار في وضع استراتيجيات تخفيف الآثار وبناء القدرات المؤسسية الموجهة من أجل تعزيز القدرة على تخفيف الآثار.

١٨ - وتتسم إلحاحية هذه الاستراتيجية بالحدة فيما يتعلق بالبلدان النامية. وعلى الصعيد العالمي، قُدرت تكاليف تخفيف الآثار بنحو ٠,٣ إلى ٠,٥ في المائة من الناتج العالمي السنوي، يقابلها تدفقات استثمارية سنوية إضافية تتراوح بين ٢٠٠ و ٢١٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠ مخصصة لتخفيف الآثار بهدف إعادة انبعاثات غاز الدفيئة إلى المعدلات الراهنة^(٦).

(٦) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، "تقرير بشأن تحليل الاستثمارات والتدفقات المالية الحالية والمحتملة المتعلقة بوضع مخطط استجابة دولية فعالة ومناسبة لتغير المناخ". ورقة عمل لإجراء حوار رقم ٨ (٢٠٠٧).

نظام تخفيف الآثار

١٩ - هناك ثلاثة نُهج رئيسية للسياسات، ولا يستبعد أحدها الآخر، لمعالجة تخفيف الآثار بصفة عامة، والنتائج الضارة بالبيئة بصفة خاصة: '١' إقامة شبه سوق لتحديد حقوق الانبعاثات (مثل نهج الحد الأعلى من الإنتاج والاستهلاك والتجارة)؛ '٢' فرض ضرائب لاستيعاب النفقات الخارجية للانبعاثات (مثل ضريبة الكربون)؛ '٣' التعامل مباشرة مع النتائج الضارة من خلال اللوائح.

٢٠ - وينطوي كل خيار من الخيارات المشار إليها أعلاه على مستوى معين من التنظيم العام. ويعتمد الخياران الأولان على القدرة التصحيحية للأسواق (بعد إعادة تحديد حقوق الملكية أو بتغيير شروط التكلفة التي تعمل وفقاً لها)، بينما يتيح الخيار الثالث وضع مزيد من الإجراءات التنظيمية الفعالة مثل (حتى لو جرى تصحيحها) عدم قدرة الأسواق على تقديم حل مقبول (أو في حدود موعده مقبول). وعلاوة على ذلك، يبدو أنه قد جرى تجاهل عدد من الخيارات الإضافية والتي قد تكون أكثر اتساقاً بالفعالية في سياق البلدان النامية في المناقشات المتعلقة بالسياسات. وتصدر الإشارة في المقام الأول، من بين هذه الخيارات، إلى تمويل البحث والتطوير، وتنظيم حوافز استثمارات الوقود وكذلك معدلات الانبعاثات، والحوافز الاقتصادية، والدعم التكنولوجي، والتعليم. وفي ضوء التحدي العاجل والملح الذي يواجهه العالم، يتعين التشديد على السمات التكميلية لجميع قنوات العمل البديلة هذه.

٢ - أهمية التكيف

٢١ - توجد صلة ذات مسارين بين التنمية والتكيف. ففي حين تساهم في بناء المرونة إزاء تغير المناخ في تحقيق التنمية، فإن تغير المناخ يؤثر بصورة سلبية على سبل معيشة الأفراد في عدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً، وبالتالي خفض قدراتها على التكيف. ولذلك فإن إدماج التكيف في التنمية المستدامة يعتبر لذلك ضرورياً لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ على الأهداف الإنمائية. وترد أدناه القضايا الرئيسية للتكيف في التنمية المستدامة.

الفقر والتكيف

٢٢ - يرتبط الفقر بصورة وثيقة بالضعف إزاء تغير المناخ وذلك من خلال: (أ) المخاطر المتصلة بالمناخ عند تأمين الرفاهية؛ (ب) القيود المتصلة بالفقر فيما يتعلق بالقدرة على التكيف؛ (ج) العوامل المحددة للتعرض لتغير المناخ ذات صلة بالفقر. وهناك حاجة إلى معالجة تلك الجوانب إذا ما أُريد أن يدعم خفض حدة الفقر والتكيف كل منهما الآخر. ويتطلب

التكيف الناجح توزيع أكثر اتساما بالعدالة للنمو الاقتصادي، والوصول إلى الموارد، وتحقيق عدالة جنسانية واجتماعية أكبر، وزيادة مشاركة الفقراء على وجه الخصوص في اتخاذ القرارات المحلية.

الالتزام المحلي والقدرة على التكيف

٢٣ - هناك وعي آخذ في البزوغ بأوجه الضعف المحلية إزاء آثار المناخ واستراتيجيات التغلب على المشاكل. وهناك مع ذلك حاجة إلى الاتصال بالسكان المحليين والجماعات الشعبية لزيادة الوعي وتحديد الاستراتيجيات الأكثر اتساما بالفعالية. وهناك حاجة إلى تعزيز القدرات المحلية القابلة للتكيف نظرا لأنها موزعة بصورة منتظمة داخل المجتمعات وفيما بينها، وتتأثر على المستويين المحلي والفردى بمدى توفر الموارد، وإمكانية الوصول إلى الشبكات الاجتماعية والاقتصادية، والاستحقاقات، والمؤسسات، والتعليم والتكنولوجيا.

تكامل السياسات والترابط على الصعيد القومي

٢٤ - اعتبر التكيف أساسا كمسألة بيئية. وفي الواقع، هناك اتجاه لجعل سياسات تغير المناخ خاضعة لسلطة وزارات البيئة أو حماية الموارد الطبيعية. ويعد ذلك العامل أحد العوائق المؤسسية الأساسية لتعميم التكيف في السياسات الإنمائية. ويتعين إدماج التكيف ليس فقط في السياسة الإنمائية بصفة عامة ولكن أيضا في مجالات السياسات مثل الحد من الفقر، والتنمية الريفية، وإدارة مخاطر الكوارث، والمياه، والصحة، والاستثمار في البنية التحتية. وبالمثل، فإن سياسات التنمية المستدامة التي ترمي إلى تحسين الحكم وإدارة الموارد الطبيعية تعتبر حيوية بالنسبة لتكيف تغير المناخ.

٢٥ - ويمكن أن يصبح التكيف مرتفع التكاليف. وعلى الرغم من أن تقديرات تكاليف التكيف تتنوع، فإنها تعتبر أساسية. وقدرت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن هناك حاجة إلى مبلغ يتراوح بين ٤٩ و ١٧١ بليون دولار كتدفقات استثمارية إضافية بحلول عام ٢٠٣٠ للتكيف مع آثار تغير المناخ في خمسة قطاعات رئيسية (الزراعة، والغابات ومصائد الأسماك، وإمدادات المياه، وصحة الإنسان، والمناطق الساحلية والبنى التحتية). وهناك حاجة إلى حصة أكبر تتراوح بين (٢٨ و ٦٧ بليون دولار) في البلدان النامية.

٣ - التحديات التي تواجه البحوث المتعلقة بالسياسات

٢٦ - هناك حاجة إلى معلومات أفضل، وأدوات متقدمة ودعم لوضع خيارات الاستجابة بهدف النهوض بالقدرات على التكيف لدى البلدان النامية. وهناك حاجة إلى تقديرات

موثوق بها للمخاطر المناخية "المكانية" نظرا لأن التقييمات المناخية الإقليمية والعالمية غير كافية بالنسبة لواضعي السياسات على الصعيد المحلي. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى فهم أفضل لحساسية الضعف الاقتصادي بالنسبة للعوامل ذات الصلة بالمناخ، وعن السبل التي قد تؤثر بها على قياس ورصد الضعف الاقتصادي والتنبؤ به في البلدان النامية بصفة عامة، وفي أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص.

جيم - تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالتنمية المستدامة

٢٧ - يعتبر التعاون الدولي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية المستدامة، في ضوء تحديات تغير المناخ، وتعتبر التحالفات الشاملة التي تضم جميع الشركاء أكثر الطرق فعالية لتحقيق تخفيضات أكبر في الانبعاثات. وأرست خطة عمل بالي أساسا واضحا للتعاون الدولي بشأن السياسات المناخية في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك ربط تخفيف الآثار والتكيف في البلدان النامية بالدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات من قبل البلدان الصناعية.

١ - احتياجات التمويل

٢٨ - تعتبر التدفقات المالية الراهنة ذات الصلة بالمناخ (بما في ذلك تلك القادمة من مرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي، وآلية التنمية النظيفة، وكذلك من المانحين الشائين) أقل بكثير مما هو مطلوب حتى بأكثر السيناريوهات المتفائلة؛ وتعتبر التدفقات إلى بلدان أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا منخفضة بشدة. ولذلك هناك حاجة عاجلة لاستعراض مدى كفاية معدل الالتزامات الدولية بشأن التمويل والتعاون التكنولوجي فيما يتعلق بتغير المناخ.

٢ - التكنولوجيا والتجارة

٢٩ - تتوقف القدرة على الأخذ بتكنولوجيات نظيفة وتتسم بالكفاءة وتنفيذها، ضمن أشياء أخرى، على إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيات. وتدعو خطة عمل بالي إلى اتخاذ إجراء فعال لإزالة الحواجز أمام حصول البلدان النامية عليها^(٧).

٣٠ - وتتعلق المجموعة الأولى من العوائق بالتكلفة المرتفعة للتكنولوجيات البديلة. وينبع العائق الثاني من عدم التوافق المحتمل بين حلول المشكلة والمؤسسات المختصة بتنفيذها: لا تزال هناك حاجة إلى تحديد التغيرات المؤسسية المطلوبة داخل البلدان النامية بغية تيسير تبني

(٧) انظر FCCC/CP/2007/6/Add.1، القرار 4/CP.13.

التكنولوجيات اللازمة وتطويرها. ويتعلق العائق الثالث بالعقبات القانونية أمام الحصول على التكنولوجيا بتكلفة محتملة، مثل تلك التي يمثلها النظام العالمي لحقوق الملكية الفكرية.

٣ - ترابط السياسات لتحقيق التنمية المستدامة

٣١ - أنشأت بلدان عديدة آليات لتحقيق ترابط أكبر في ملفاتها الخاصة بسياسات التنمية المستدامة الشاملة. وعلى سبيل المثال، أدت أهداف الانبعاثات بالنسبة للبلدان المدرجة في المرفق الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٨) بالفعل إلى وضع سياسات وطنية والاستثمار المشترك في مؤسسات جديدة مثل سوق الكربون الناشئ. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لم يجر بعد بصورة منهجية دراسة الآثار المترتبة على هذه الخيارات في مجال السياسات والخيارات المؤسسية من أجل برنامج التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة.

دال - التوصيات

٣٢ - تخيم ثلاثة أنواع من التهديدات من تغير المناخ على احتمالات التنمية المستدامة في البلدان النامية: الآثار المناخية المباشرة وآثار الفوائد العرضية للسياسات المناخية في البلدان الصناعية، والآثار الجانبية للسياسات المناخية في البلدان النامية ذاتها. ويتعين وضع سياسات إنمائية مستدامة في كلا المجموعتين من البلدان مع إيلاء الاهتمام الواجب بهذه الآثار كما يلي:

(أ) يُعتبر التكيف مع تغير المناخ مسألة حيوية بالنسبة للتنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى تعزيز القدرة على التكيف لدى البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وسيتطلب أيضاً إحراز تقدم في مجال التكيف تعميم التكيف في عمليات التخطيط القطاعي والقومي؛

(ب) وفقاً لخطة عمل بالي، هناك حاجة إلى تخفيف الآثار في جميع البلدان ويتعين أن يتم ذلك وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة؛

(ج) تتمثل أكثر الاستراتيجيات الواعدة لتخفيف الآثار بالنسبة للبلدان النامية في نهج قائم على الاستثمار يشجع المزيد من تحقيق كفاءة استخدام الطاقة وبدائل الطاقة المتجددة ويشمل الدعم التكنولوجي، والصكوك التنظيمية والمالية، والبحث والتعليم، وبالتالي تشجيع التنمية المستدامة؛

(د) يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومعالجة تغير المناخ في نفس الوقت حصول البلدان النامية على أموال ومعرفة كافيين وتطوير تكنولوجيات جديدة.

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

الفصل الثالث

تدهور الآفاق العالمية وآثارها على البلدان النامية

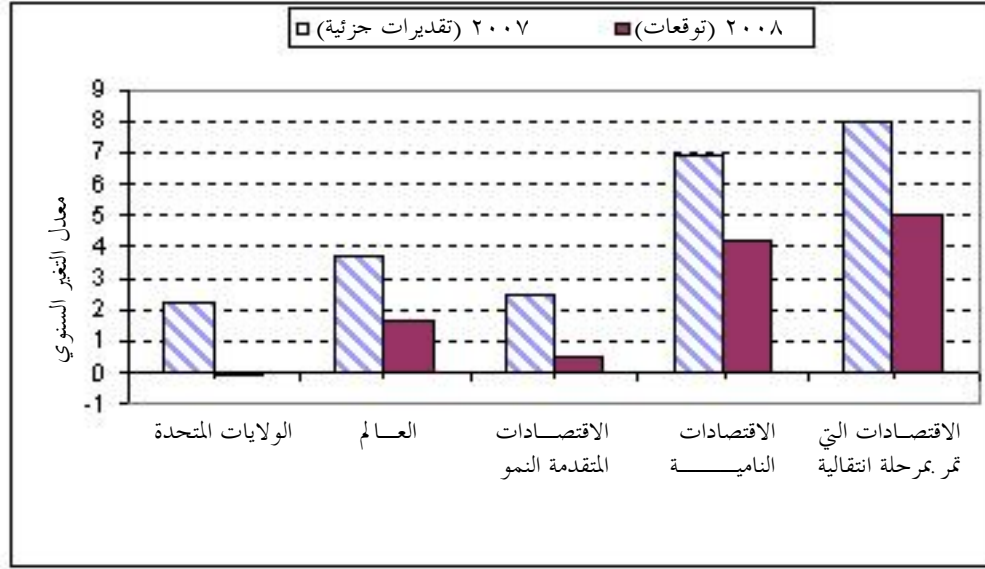
ألف - تباطؤ الاقتصاد العالمي

١ - لقد أصبحت آفاق الاقتصاد العالمي قائمة، وفقاً للسيناريو المتشائم الذي ورد في الوثيقة المعنونة "الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق ٢٠٠٨" ^(٩). وإذا ما دخل اقتصاد الولايات المتحدة في ركود في عام ٢٠٠٨ فقد يتباطأ نمو الاقتصاد العالمي من نسبة تناهز ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١,٦ في المائة فقط في عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل ١). وسيؤثر انعدام الاستقرار على الصعيد العالمي سلباً على البلدان النامية، مع إمكانية حدوث مزيد من التأخير فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وستتأثر بشكل خاص البلدان المنخفضة الدخل، التي عُرِز أدائها الاقتصادي مؤخراً بارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الطلب الخارجي. ويُرجح أن يكون لدى تلك البلدان مجال ضيق لتنفيذ السياسات التي يمكن أن تخفف من وقع الصدمات غير المواتية. وعدم اليقين المتولد عن الأزمة الراهنة هو في حد ذاته مصدر إضافي لانعدام الاستقرار فيما يخص آفاق النمو في البلدان النامية.

(٩) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.08.II.C.2.

الشكل رقم ١

آفاق نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨ في ضوء أزمة الإسكان في الولايات المتحدة
وزيادة انخفاض قيمة الدولار



المصدر: انظر "موجز تنفيذي"، الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق ٢٠٠٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.II.62).

ملاحظة: تشير تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى توقعات الأمم المتحدة في ظل السيناريو المتشائم الوارد في الوثيقة المعنونة الوضع الاقتصادي العالمي وآفاق عام ٢٠٠٨ (انظر الإطار أولاً - ٢)، وهو يفترض تراجعاً بنسبة ٣٠ في المائة تقريباً في النشاط الإسكاني في الولايات المتحدة وانخفاضاً في أسعار المنازل بنسبة ١٠ في المائة تقريباً مقارنة بالاتجاه الذي شوهد في عام ٢٠٠٧. وأثناء عام ٢٠٠٨، يفترض أن يتواصل انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات الشركاء التجاريين للولايات المتحدة بنسبة ٢٥ في المائة تقريباً مقارنة بمتوسط عام ٢٠٠٧.

١ - الأثر المترتب على التنمية

٢ - قد يقي النمو المتين للاقتصاد في البلدان النامية، الذي اكتسب زخماً على مدى الخمس سنوات الماضية، اقتصاد العالم من هبوط مفاجئ. وتجاوز معدل النمو في اقتصادات البلدان النامية نسبة ٦ في المائة في السنة في المتوسط منذ عام ٢٠٠٤ فيما بلغ معدل النمو الاقتصادي لدى أقل البلدان نمواً بنسبة ٧,٢ في المائة سنوياً منذ عام ٢٠٠١. ومع ذلك،

ما فتئ أداء البلدان النامية يقوم، إلى حد كبير، على قوة طلب المستهلك في الولايات المتحدة. فليس من المرجح فصل آفاق النمو في البلدان النامية بشكل كامل عن مكامن الضعف في الجوانب المالية الكلية للولايات المتحدة.

٣ - ويرجح أن تتضرر أيضا صادرات البلدان النامية. وفي الواقع، تباطأ إلى حد ما معدل النمو بالفعل فيما يخص حجم صادرات الصناعة التحويلية من البلدان النامية في عام ٢٠٠٧، ولا سيما في الصين وأجزاء أخرى من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

٤ - وستشعر البلدان المنخفضة الدخل، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بوقوع تباطؤ النمو في الولايات المتحدة بشكل مباشر، لأنها تعتمد بشكل كبير على أسواق أمريكا الشمالية فيما يتعلق بصادراتها^(١٠). غير أن الأهم من ذلك هو أن الآثار السلبية ستكون على الأرجح آثاراً عرضية غير مباشرة ناتجة عن تباطؤ إنتاج الصناعة التحويلية في الأسواق الناشئة، ولا سيما في شرق آسيا، مما قد يضع حداً لانتعاش أسعار السلع الأساسية الذي لوحظ في السنوات الأخيرة. ورغم حقيقة أن انخفاض قيمة الدولار وضعف الأسواق المالية في الولايات المتحدة يمارسان ضغطاً متزايداً على أسعار السلع الأساسية، حيث تبحث صناديق الاستثمار الدولية عن أصول حقيقية أكثر أمناً، فسرعان ما يمكن أن يتجاوز تأثير تباطؤ نمو الناتج العالمي وتراجع الطلب على السلع الأساسية الأثر الناتج عن هذه العوامل.

٥ - واعتماد صادرات أقل البلدان نمواً بشكل كبير على السلع الأساسية (بنسبة ٨٠ في المائة تقريباً من الصادرات السلعية للمجموعة ككل) يجعل تلك البلدان معرضة بشكل خاص لهذه التطورات. وفيما تتيح زيادة تنوع التجارة سبيلاً إلى الحد من درجة التعرض للخطر، فإنه يكون من الصعب على الوافدين الجدد بناء قدرة تنافسية في الأسواق العالمية. وعلى أي حال، فإن تنوع التجارة عملية طويلة الأجل، وثمة حاجة إلى نُهج أخرى لمعالجة عواقب الصدمات الخارجية غير المؤاتية في الأجلين القصير والمتوسط.

٢ - مستويات عالية لتراكم الاحتياطي في البلدان النامية

٦ - استجابة للآثار السلبية الحادة للصدمات التي شهدتها البلدان النامية في تسعينيات القرن الماضي، ولنقص الآليات التعويضية الفعالة المتاحة، راكمت العديد من البلدان النامية

(١٠) من أمثلة ذلك البلدان المصدرة الصافية للوقود مثل أنغولا (حيث تذهب نسبة ٤٠ في المائة من صادراتها إلى الولايات المتحدة وكندا) وتشاد (٧٥ في المائة) وغينيا الاستوائية (٤٤ في المائة). وتصدر بلدان أخرى أيضاً من بين أقل البلدان نمواً حصصاً مرتفعة نسبياً إلى أسواق أمريكا الشمالية، منها كمبوديا (٦١ في المائة) وجزر القمر (٤٢ في المائة) وهايتي (٨٥ في المائة) ومدغشقر (٣٧ في المائة) وملديف (٤٠ في المائة) ونيبال (٢٧ في المائة).

كميات وافرة من احتياطات العملات الأجنبية على مدى العقد الماضي. وتلك هي إحدى الجوانب التي بحاجة إلى إعادة النظر فيها في ضوء السياسات الرامية إلى إعادة موازنة الطلب العالمي، حيث يرتبط النمط الحالي ارتباطاً شديداً بوجود اختلالات عالمية. وتستثمر معظم الاحتياطات في الأصول المقيمة بالدولار ومن ثم تمول عجز الولايات المتحدة.

٧ - ولم يرتفع تراكم الاحتياطي في الاقتصادات الناشئة فحسب، بل تعداها إلى البلدان المنخفضة الدخل، بما فيها أقل البلدان نمواً. وارتفعت الاحتياطات من نسبة تتراوح بين ٢ و ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ثمانينيات القرن الماضي إلى نسبة تناهز ٥ في المائة في تسعينيات نفس القرن ونسبة ١٢ في المائة تقريباً في سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد تجد تلك البلدان أنه من الضروري إنعاش احتياطياتها من العملات الأجنبية لحماية نفسها من العواقب السلبية للتباطؤ العالمي المرتقب، أو قد تعكس الاحتياطات أكبر القيود المعوقة لقدرتها الاستيعابية.

٨ - غير أن الأرصد الاحتياطية الكبيرة تنطوي على تكاليف اقتصادية هامة. فهناك في المقام الأول تكاليف الفرصة البديلة، حيث إن احتياطات العملات الأجنبية هي عبارة عن موارد مالية تُدخّر تحسباً للاحتياجات الاحترازية، التي يمكن استخدامها للاستهلاك أو الاستثمار المحلي. وتحمل هذه التكاليف له ما يبرره ما دامت لا تتجاوز الفوائد المحتملة التي قد تجني من جراء الاحتفاظ بالاحتياطات. غير أن هذا قد لا ينطبق حيث تكون الموارد المخصصة للاستثمارات الطويلة الأجل نادرة، كما هو الشأن بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل في كثير من الأحيان.

٩ - وبما أن معظم البلدان النامية تحتفظ باحتياطياتها بالأصول الدولارية، أصبحت قيمة احتياطياتها معرضة لخطر انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة. وبالتالي، ما يمكن أن يكون آلية للتأمين قد يتحول إلى عامل يزيد من الضعف. ويرتبط مصدر ذلك الضعف، إضافة إلى تكاليف الفرصة البديلة للاحتياطات، بغياب عملة دولية حقيقية للاحتياطات، تتقاسم البلدان الأعضاء ريعها بشكل عادل. ومن ثم هناك حاجة إلى نظام للاحتياطات الدولية بتعدد العملات، على أن يكون أقرب عنصر قائم يمثل نظام حقوق السحب الخاصة الذي يديره صندوق النقد الدولي.

باء - الصدمات الخارجية ووضع ببيان مالي دولي داعم

١٠ - يمكن أن يكون للصدمات الخارجية التي تنتقل عن طريق حسابات التجارة ورأس المال وقع كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية وتبث في الاقتصاد برمته آثار اجتماعية واقتصادية سلبية بما في ذلك تراجع الإنفاق الحكومي، وتدني مستوى الأجور، وارتفاع

معدل البطالة، ومن ثم ارتفاع مستويات الفقر. وترجم تلك الآثار إلى نقص استخدام القدرة الاقتصادية القائمة وإلى ضياع الناتج إلى الأبد. وإضافة إلى ذلك، يترك ذلك مجالاً لدينامية سلبية، من خلال أثرها السلبي على الاستثمار الإنتاجي، ويؤدي بذلك إلى الحد من التطور في المستقبل.

١١ - كما أن الصدمات الاقتصادية تقيد الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي ثمة حاجة ماسة إلى آليات تقدم سيولة رسمية معاكسة للدورات الاقتصادية للاقتصادات النامية المتضررة من الصدمات الخارجية، بما في ذلك تلك الناجمة عن كل من التجارة الدولية وتقلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة و/أو الكوارث الطبيعية.

١٢ - وقد تضطلع التدفقات التعويضية الرسمية بدور حاسم في تفادي تحمل البلدان النامية لتكاليف غير ضرورية بالحد من الحاجة إلى الاحتفاظ بتلك المستويات العالية من الموارد، والأهم من ذلك، بمساعدتها على تجنب خفض النشاط الاقتصادي والاستثمار الإنتاجي ذوي الكلفة الاجتماعية المرتفعة. ويمكن أن يصبح توفير السيولة والمعونة الرسمية الملائمة فعالاً للغاية في حماية النمو الاقتصادي (ودخول الفقراء) من الأثر السلبي للصدمات الاقتصادية.

١٣ - ويتطلب توفير النوع من المساعدة الوارد وصفه أعلاه لتمويل الطارئ ببنانا ملائمة وموارد كافية. وثمة حاجة ماسة إلى تحسين الآليات القائمة لتمويل التعويضي و/أو إلى تصميم آليات جديدة.

جيم - التمويل التعويضي: المبادئ العامة والسمات الرئيسية

١٤ - عادة ما تترتب على الصدمات الخارجية آثار قصيرة وطويلة الأجل على حد سواء، وقد تبلغ تلك الآثار مدى كبيراً. والآثار السلبية القصيرة الأجل لا مناص منها، ما لم تكن الاحتياطات والتمويل الخارجي الإضافي متاحين للتخفيف من وقعها. ويمكن للسياسات المحلية أن تخفف من حدة الآثار السلبية. وينبغي لذلك أن يقوم إطار السياسات المالية في البلد على آليات تسمح للعجز المالي بالتوسع عندما يصاب بلد ما بصدمة بدلاً من الانكماش كما يحدث عادة (وينبغي أيضاً لصندوق النقد الدولي وللجهات المانحة أن تدعم هذه الآليات). وسيساعد التوسع التلقائي للعجز المالي بغية التصدي للصدمات الاقتصادية على الحفاظ على النشاط الاقتصادي ودعم تمويل السياسات الهيكلية المطلوبة لإدارة الآثار الطويلة الأجل التي قد تترتب على الصدمة.

١٥ - وإذا ثبت أن الصدمة مؤقتة (على سبيل المثال تتدهور شروط التجارة لفترة وجيزة، أو يحدث الجفاف لمدة سنة) يمكن التخفيف من حدة أي أثر سلبي على النمو والفقر إلى

درجة تمول معها نسبة كبيرة من تكاليف الصدمة بتوفير السيولة الرسمية على وجه السرعة، مما قد يسمح بالإبقاء على الواردات والإنفاق الحكومي في المستويات العادية. وإذا تبين لاحقاً أن الصدمة طال أمدّها (على سبيل المثال يستمر تدهور شروط التجارة دون الاتجاه العكسي إلى الارتفاع أو تتكرر فترات الجفاف)، ينبغي أن يمدد سداد السيولة الرسمية التعويضية تلقائياً، لإتاحة إعادة هيكلة الاقتصاد على نحو تدريجي ومنظم.

١٦ - وإذا كان من المحتمل أن يطول أمد الصدمة، ينبغي للشروط أو الحوافز المرفقة بالقروض أن تعالج المشكلة. فعلى سبيل المثال، إذا بدا من المرجح أن يظل سعر سلعة التصدير الرئيسية منخفضاً، ينبغي تقديم الدعم المالي لتدابير من قبيل زيادة الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصرف لتشجيع وتيسير تنويع الصادرات. وبالنسبة للبلدان المستوردة الصافية للوقود، إذا كانت المشكلة تتمثل في استمرار أسعار النفط المرتفعة، ينبغي دعم الاستثمار في رفع كفاءة الطاقة، فضلاً عن تطوير مصادر محلية بديلة للطاقة. وإذا كانت الصدمات تعزى إلى كوارث طبيعية متكررة، فإن المطلوب اتباع سياسات طويلة الأجل للوقاية والتكيف. وفي كل الحالات السابقة، ثمة حاجة إلى سياسات هيكليّة للتكيف مع مصدر الصدمة المحدد بدلاً من السياسات التقليدية والانكماشية لتكيف الاقتصاد الكلي.

١٧ - وإذا كانت الصدمة كبيرة منذ البداية، كأن تؤدي كارثة طبيعية كبيرة إلى تدمير جزء كبير من المساكن والهياكل الأساسية الاجتماعية و/أو القدرة الإنتاجية، يبقى هناك دور محتمل لصرف السيولة الرسمية على وجه السرعة. غير أنه بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، من الواضح أن الدور الرئيسي يتعين أن تضطلع به المنح الكبيرة، التي يؤمل أن يجري أيضاً التعجيل بصرفها. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تقدم المساعدة في التصدي للكوارث الطبيعية في شكل دعم الميزانية حتى تتمكن الحكومة من تمويل زيادة النفقات الاجتماعية على الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً للتخفيف من حدة آثار الكارثة. ولذلك الغرض، ينبغي أن تكون هناك آليات مدججة في النظام للسماح للحكومة بالتسيير المؤقت لعجز مالي أكبر بغية توفير شبكات للأمان يمكن تفعيلها بسرعة. وقد لا تكون المساعدة الإضافية فعالة إذا أمضى البلد فترة طويلة جداً في بناء شبكات الأمان للوصول إلى المتضررين من الصدمة أو إذا تعذر عليه القيام بذلك بسبب عدم كفاية القدرة المؤسسية.

١٨ - ورأت اللجنة أن إعادة إصدار حقوق السحب الخاصة قد تتجه إلى تمويل زيادة كبيرة في توافر التمويل التعويضي. ومثلت الآفاق الحالية للتكيف التزولي للنشاط الاقتصادي والاضطراب المالي سياقاً ملائماً لرصد جديد لحقوق السحب الخاصة، في ظل دور معاكس للدورات الاقتصادية، بغرض التقدم بحذر وبالتدرج في اتجاه عملة دولية حقيقية للاحتياطي.

وفي ذلك الصدد، ينبغي على وجه السرعة استكمال عملية رصد ٢٢ بليون من حقوق السحب الخاصة، التي وافقت عليها البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٧، لكن لم تصدق عليها البلدان التي تمثل الحد الأدنى المطلوب من الحصص، الذي يبلغ ٨٥ في المائة.

دال - المرافق الحالية

- ١٩ - هناك حاليا عدد من آليات التمويل التعويضية الرئيسية، وتشمل ما يلي:
 - مرفق التمويل التعويضي، وهو مرفق لمنح القروض تابع لصندوق النقد الدولي (أنشئ في عام ١٩٦٣)
 - برنامج المفوضية الأوروبية للمنح لفائدة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (آلية التمويل التعويضي لانخفاض الصادرات (FLEX)، التي حلت محل مرفقي مشروع تثبيت حصائل التصدير (Stabex) ونظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع التعدين (Sysmin)) من أجل مواجهة صدمات شروط التجارة
 - مرافق صندوق النقد الدولي من أجل البلدان المنخفضة الدخل (مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، التعزيز)
 - مرفق الحماية من الصدمات الخارجية التابع لصندوق النقد الدولي
 - مرفق تسويات ميزان المدفوعات المتصلة بالتجارة التابع لصندوق النقد الدولي، وهو آلية التكامل التجاري المتاحة لكافة أعضاء الصندوق.
- ٢٠ - لكن الآليات القائمة إما أنها محدودة من حيث التغطية أو محددة على نحو ضيق للغاية أو خاضعة لشروط صارمة أكثر من اللازم. وبذلك، فإن مرفق التمويل التعويضي على سبيل المثال، الذي كان أداة هامة جدا فيما مضى، لم يستعن به إلا قليلا في الآونة الأخيرة بسبب مشروطيته العالية. وآلية التمويل التعويضي لانخفاض الصادرات التابعة للاتحاد الأوروبي (FLEX) متاحة لـ ٧٦ بلدا فقط من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ويعوقها عدد من القيود الأخرى المتصلة بمعايير الأهلية وبطء سداد المدفوعات ومحدودية الموارد وصغر حجم العمليات. ويقتصر تعزيز ترتيبات مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو على البلدان المنخفضة الدخل التي لديها مثل هذه البرامج والتي ترتبط بترتيب ذي مشروطية عالية لصندوق النقد الدولي. وعلاوة على ذلك، كان متوسط الزيادة للمرفق صغيرا للغاية مقارنة بواقع الصدمة، ولم يمنح سوى لنصف البلدان التي تتعامل مع المرفق والتي تعرضت

لصددمات^(١١). ولم يستعن أي بلد بمرفق الحماية من الصدمات الخارجية، بسبب متطلبات المشروطة العالية كما ذكرنا ومشاكل أخرى في تصميمه.

هاء - توصيات تتعلق بالسياسات

٢١ - نظرا للوضع الاقتصادي العالمي المتدهور وآثاره على البلدان النامية، والتكاليف والمخاطر المترتبة على وجود أرصدة احتياطية ضخمة، تقدم اللجنة التوصيات التالية فيما يتعلق بآليات التمويل التعويضي:

(أ) ينبغي إصلاح هيكل التمويل التعويضي وتطويره من أجل توفير سيولة ومساعدة رسميتين للبلدان النامية التي تعاني من الأثر السلبي للصددمات الخارجية مثل تلك الناتجة عن الكوارث التجارية والطبيعية والانخفاض المفاجئ في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة؛

(ب) يجب إصلاح آليات التمويل التعويضي الحالية بأن توضع الجوانب التالية في الاعتبار:

١' ينبغي تبسيط مرافق صندوق النقد الدولي على نحو ملحوظ لأن النظم الحالية متعددة ومعقدة للغاية. ويجب أن تشمل عملية وضع تسهيلات القروض والمنح حدوث زيادات آلية في المدفوعات تتناسب مع صدمات شروط التبادل التجاري؛

٢' ينبغي قياس أوجه النقص فيما يتعلق بالقدرة على الاستيراد والقوة الشرائية للصادرات. ويجب أن تشمل تسهيلات تمويل الصدمات واردات الأغذية كافة وليس الحبوب فقط. وينبغي تفعيل مرفق نفطي جديد؛

٣' يجب أن تتوفر في جميع المرافق التعويضية المتاحة نفس الخصائص من حيث سرعة المدفوعات وتناسب الحجم مع شدة الصدمة وقلة المشروطة مما يكفل الترابط وتحقيق الحد الأقصى من التأثير المفيد للبلدان المتلقية. والإقراض بشروط أكثر تيسيرا أمر محبذ بشدة، لا سيما بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المنخفض.

(١١) صندوق النقد الدولي، "تعزيز قدرة الصندوق على مساعدة البلدان المنخفضة الدخل وتلبية احتياجات ميزان المدفوعات الناشئة عن صدمات مفاجئة خارجية" (٢٠٠٥).

الفصل الرابع

مسائل تتعلق بأقل البلدان نموا ورفعها من القائمة

ألف - مقدمة

١ - استعدادا لاستعراض عام ٢٠٠٩ الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا، أعادت لجنة السياسات الإنمائية فحص منهجية تعريف أقل البلدان نموا. واسترشدت اللجنة في عملها بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٧، الذي يطلب فيه المجلس إلى اللجنة "مواصلة وضع مجموعة متسقة من المعايير التي يمكن تطبيقها على جميع التوصيات المتعلقة بالإدراج في قائمة أقل البلدان نموا والرفع منها، مع إيلاء الاعتبار اللازم للضعف الاقتصادي بوصفه سمة هيكلية لأقل البلدان نموا".

٢ - وأجرت اللجنة مشاورات أيضا بشأن عملية الرفع من القائمة، ومحتوى حالات الضعف في المستقبل (من قبل الأونكتاد) وتقييمات الآثار (من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة). كما جرى استعراض الانتقال السلس، والمبادئ التوجيهية لرصد التقدم المحرز في البلدان التي رُفعت من القائمة، وكتيب عن فئة أقل البلدان نموا.

باء - معايير تعريف أقل البلدان نموا

٣ - يستند التعريف الحالي لأقل البلدان نموا إلى ثلاثة معايير: نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ومؤشرين عن المعوقات الهيكلية هما الرقم القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي. ويعكس المؤشران المتعلقان بالمعوقات الهيكلية نواتج مجموعة ضخمة من العوامل تشمل تلك ذات الطبيعة التاريخية أو الجغرافية أو تلك المرتبطة بسياسات وإدارات سابقة.

٤ - وأشارت اللجنة إلى أن هذه المعايير تهدف إلى تعريف البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من أكثر المعوقات الهيكلية للتنمية الاقتصادية، وأكدت على الحاجة إلى (أ) المحافظة على نوع من الاتساق والإنصاف فيما بين البلدان في الفترات الزمنية المختلفة؛ (ب) المحافظة على الاستقرار في المعايير.

١ - نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي

٥ - استعرضت اللجنة مناقشات سابقة تتعلق باتباع مقياس للدخل القومي الإجمالي مقوم بالدولار يستند إلى طريقة أطلس البنك الدولي أو إلى تقديرات تعادل القوة الشرائية. ويشكل استخدام تعادل القوة الشرائية، في تحويل الدخل القومي الإجمالي من العملة الوطنية إلى قاسم

مشترك بدلا من أسعار الصرف السائدة أساسا أفضل لمقارنة مستويات الدخل الحقيقية بين البلدان. بيد أن تقديرات تعادل القوة الشرائية المنشورة في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض لا تستند إلى ملاحظات إحصائية مباشرة عن البلد و/أو لا يتم تحديثها بشكل سنوي. ومن ثم وافقت اللجنة على الاحتفاظ بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي - المستخدم حاليا - كمعيار للدخل.

٦ - وناقشت اللجنة أيضا توزيع الدخل ونسبة السكان الذين يعانون من الفقر باعتبارها عناصر يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تعريف أقل البلدان نموا. ولوحظ أن تعريف أقل البلدان نموا على أساس توزيع الدخل يمكن أن يؤدي إلى نتائج منحازة تجاه البلدان التي تتبع سياسات تؤدي إلى عدم مساواة أكبر في الدخول. وإضافة إلى أن قياسات عدم المساواة في الدخل غير متاحة بالنسبة لجميع البلدان المعنية ولا يمكن غالبا الاعتماد عليها. ولوحظ أيضا أن عدم المساواة في الدخل تنعكس (جزئيا وبشكل غير مباشر) في الرقم القياسي للأصول البشرية. ولاحظت اللجنة أن اعتبارات مماثلة تنطبق على معدلات الفقر المدرجة في المعيارين.

٢ - الرقم القياسي للأصول البشرية

٧ - وافقت اللجنة على أن يستمر التعبير عن حالة رأس المال البشري في الرقم القياسي للأصول البشرية من خلال مؤشرات تتعلق بمستويات الصحة والتغذية من ناحية ومستوى التعليم من ناحية أخرى^(١٢). وتستخدم حاليا المؤشرات الأربعة التالية:

(أ) النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من سوء التغذية؛

(ب) معدل وفيات الأطفال دون الخامسة؛

(ج) المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية؛

(د) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار.

٨ - وبعد إمعان النظر في الموضوع، قررت اللجنة الإبقاء على جميع مكونات الرقم القياسي للأصول البشرية. وفيما يتعلق بحالة التغذية، تم التأكيد على اعتبار نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية بوصفها أفضل المؤشرات المتاحة. ولاحظت اللجنة أن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جانب كبير من الأهمية بالنسبة إلى العديد من أقل

(١٢) تم تفضيل الرقم القياسي للأصول البشرية على الدليل القياسي للتنمية البشرية، لأن الأول ينظر بصورة أشمل لحالة الأصول البشرية حيث يشمل التغذية والالتحاق بالمدارس الثانوية. وإضافة إلى أن الدليل القياسي للتنمية البشرية يشمل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (مقياس تعادل القوة الشرائية) الذي تعتبره لجنة السياسات الإنمائية معيارا مستقلا.

البلدان نموا وسينعكس بصورة أفضل في مؤشر العمر المتوقع. بيد أن شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أشارت على اللجنة بأن تعتبر معدل وفيات الأطفال الأكثر موثوقية. ومن ثم خلصت اللجنة إلى الإبقاء على هذا المؤشر.

٩ - وناقشت اللجنة إمكانية استخدام بديل لمؤشر الالتحاق بالمدارس الثانوية، نظرا لأن معدلات التسرب العالية تمثل مشكلة على ما يبدو في بعض البلدان. ولدى اليونسكو بيانات بديلة عن إكمال الدراسة والتحصيل الدراسي، لكنها لم تتح بعد بتغطية كافية. وقررت اللجنة أيضا الإبقاء على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار.

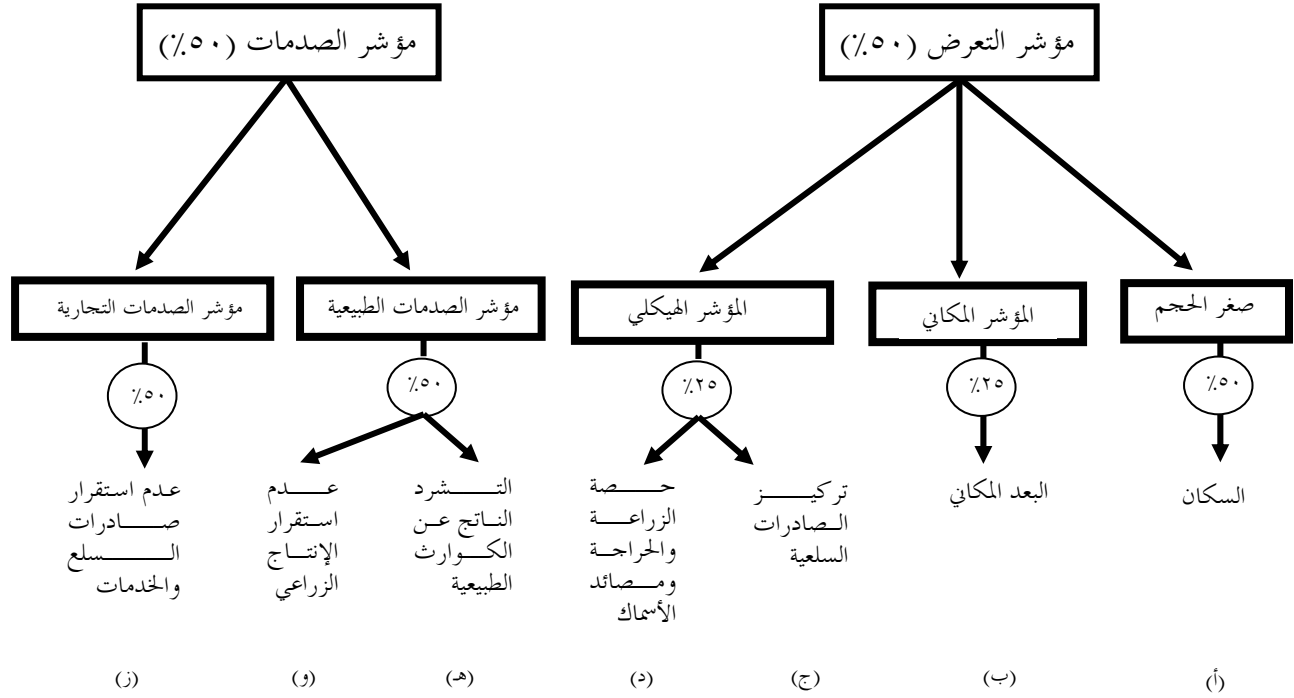
٣ - الرقم القياسي للضعف الاقتصادي

١٠ - تم وضع الرقم القياسي للضعف الاقتصادي ليكون بمثابة مؤشر مركب يعكس تأثير الصدمات الخارجية التي يواجهها بلد ما وإلى أي مدى يكون هذا البلد عرضة لمثل هذه الصدمات. ويتضمن مؤشر التعرض مؤشرات فرعية تمثل صغر الحجم، والموقع، والهيكلة الاقتصادية. ويتضمن مؤشر الصدمات مؤشرات فرعية للصدمات الطبيعية والصدمات التجارية. والمؤشرات السبع هي:

- (أ) السكان؛
- (ب) البعد المكاني؛
- (ج) تركيز الصادرات السلعية؛
- (د) حصة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي؛
- (هـ) التشرذم الناتج عن الكوارث الطبيعية؛
- (و) عدم استقرار الإنتاج الزراعي؛
- (ز) عدم استقرار صادرات السلع والخدمات.

ويبين الشكل ٢ هيكل المؤشر المركب ووزن كل مؤشر من المؤشرات الفرعية.

هيكل وأوزان الرقم القياسي للضعف الاقتصادي



١١ - أكدت اللجنة مجدداً أن صغر الحجم الذي يُقاس بتعداد السكان (أ) هو مؤشر مناسب لحالة الضعف؛ فمعظم البلدان الصغيرة ذات الدخل المنخفض تقع في مناطق معرضة لكوارث طبيعية.

١٢ - وأكدت اللجنة مجدداً أيضاً صلاحية مؤشر البعد المكاني (ب) الذي يُقاس بمؤشر البعد عن الأسواق العالمية مع تصحيح وهمي بالنسبة للبلدان التي تفتقر إلى السواحل. وخلال الأعوام الأخيرة كانت معظم البلدان التي تم تحديددها للرفع من القائمة تنتمي إلى البلدان الأرخيبيلية التي تتسم بتكاليف نقل مرتفعة وازدواجية في الهياكل الأساسية والخدمات الناجمين عن تجزئتها الجغرافية. ونظراً لأن تلك الملامح الخاصة ربما لا يتسنى انعكاسها في مؤشر كمي، صدرت توصية بالاستمرار في معالجة تأثير هذه الجوانب الجغرافية الخاصة على التنمية في إطار بيان حالة الضعف (انظر رابعا - دال).

١٣ - ولوحظ أن تركيز الصادرات السلعية (ج) هو مقياس للتعرض للصدمات الخارجية، لكنه كما هو مطبق حاليا لا يشمل الخدمات. وفي العديد من البلدان، بلغت صادرات الخدمات، لا سيما السياحة، معدلات كبيرة. وفي استعراض سابق للمعايير، طلبت اللجنة إدراج الخدمات في مؤشر منقح لقياس تركيز الصادرات^(١٣) إلا أن الفروق المنهجية فيما يتعلق بجمع البيانات والإبلاغ وفي إجراءات التصنيف لا تسمح بإدراج السلع والخدمات في مؤشر جديد لتركيز الصادرات. وبناء عليه، قررت اللجنة عدم تغيير هذا المؤشر وطلبت بدلا من ذلك إجراء تحليل دقيق لتقلب صادرات الخدمات في إطار بيانات حالة ضعف البلدان التي يجري النظر في رفعها من القائمة.

١٤ - المؤشر (د) يعبر عن التعرض للصدمات الناتجة عن هيكل أنشطة الإنتاج. ورأت اللجنة أن الأنشطة الزراعية، بما فيها مصائد الأسماك والحراجه، عرضة بوجه خاص لصدمات طبيعية واقتصادية.

١٥ - ونظرت اللجنة أيضا في إمكانية إدراج الاعتماد الكبير على قطاع السياحة كمقياس لحالة الضعف الخارجية. بيد أن السياحة ليست معروفة في الحسابات القومية بوصفها صناعة مستقلة. ويمكن إدراج مؤشر للسياحة ضمن نسخة يعاد تعريفها من المؤشر (د)، لكن الشبهة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة أشارت إلى وجود نقص شديد في البيانات. ومن ثم قررت اللجنة أن تولي بيانات حالة الضعف الاعتبار اللازم للصدمات في قطاع السياحة على أساس كل حالة على حدة.

١٦ - والمؤشران المستخدمان للصدمات الطبيعية وهما التشرد (هـ) الذي يُعزى إلى الكوارث الطبيعية وعدم استقرار الإنتاج الزراعي (و)، هما متكاملان في جمع الصدمات الطبيعية، كما يتبين من الترابط البسيط بينهما. ووافقت اللجنة على الإبقاء على مؤشري الصدمات الطبيعية.

١٧ - وبالمثل، تم التأكيد على أن عدم استقرار صادرات السلع والخدمات (ز) هو مؤشر جيد عن الصدمات التجارية (ز). وطُرح سؤال عما إذا كانت تحويلات العمال وعدم استقرارها يجب أن توضع في الاعتبار. غير أن البيانات التي تغطي هذا الموضوع ما زالت غير كافية، كما أن حجم تدفقات التحويلات يكتنفه بعض المشاكل لأن جزءا كبيرا من

(١٣) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٣ (E/2002/33)، الفقرة ١٣٨، صفحة ٥٢؛ والتنمية المحلية والقضايا العالمية: تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها الخامسة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.11.A.3)، الفقرات من ٢١ إلى ٢٤.

التحويلات يتم عن طريق قنوات غير رسمية. وبالتالي تقرر ترك هذا البُعد كي يعالج في بيانات حالة الضعف.

١٨ - وأجرت اللجنة أيضا تقييما لمدى تعبير الرقم القياسي للضعف الاقتصادي عن عوامل الضعف البيئية. ولوحظ أن المؤشر الفرعي لقياس الصدمات الطبيعية رصد ظواهر بيئية غير مواتية بوصفها حدثا تمت ملاحظته، لكنه حدث يمكن أن يتكرر في المستقبل.

١٩ - وأشارت اللجنة إلى أنها استعرضت من قبل مسألة الضعف البيئي بوصفها عقبة هيكلية أمام النمو^(١٤) وأكدت مجددا أن إضافة مكونات تتعلق بتحديات تغير المناخ يمكن أن تكون ذات صلة فقط إذا كانت تمثل عقبة هيكلية في سبيل النمو.

٢٠ - ويشمل الرقم القياسي للضعف الاقتصادي بالفعل عناصر تتضمن مصادر الضعف الاقتصادي الناجمة عن البيئة الطبيعية. وينعكس خطر إمكانية تأثير الصدمات الطبيعية على النمو في الرقم القياسي للضعف الاقتصادي، سواء من خلال مؤشر الصدمات الطبيعية (بعنصره وهما التشرد وعدم استقرار الإنتاج الزراعي) ومؤشر التعرض. ويتضمن مؤشر الصدمات التجارية أيضا، إلى حد ما، المخاطر التي تشكلها الصدمات الطبيعية على النمو.

٢١ - ومع أن تغير المناخ يؤثر بالفعل على بعض البلدان، فإن آثاره متفاوتة باختلاف البلدان. ومن ثم فمن المهم تحديد ما إذا كان تغير المناخ سيشكل عقبة هيكلية إضافية أمام النمو في البلدان ذات الدخل المنخفض أو أقل البلدان نمواً وكيفية حدوث ذلك. ويمكن للجنة أن تستمر في النظر في تلك المسائل البحثية الهامة من أجل إجراء تقييم على المستوى القطري للخطر الذي يمكن أن يشكله تغير المناخ على التنمية في البلدان ذات الدخل المنخفض.

٢٢ - وناقشت اللجنة أيضا دور الاضطرابات المدنية والتراعات بوصفها عاملا رئيسيا من عوامل الضعف. ولوحظ أن الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي للأصول البشرية ومؤشرات الصدمات (عدم استقرار الصادرات والإنتاج الزراعي) تعكس بعض نتائج وعوامل الصراع. غير أنها لا تشمل جميع العوامل التي تزيد من خطر الصراعات. وبالتالي تم الاتفاق على إيلاء الاعتبار الواجب للعقبات الناشئة عن الأوضاع بعد انتهاء الصراعات عند النظر في مذكرات الأنصبة المقررة (لإدراجها) وبيانات حالة الضعف (من أجل الرفع من القائمة).

(١٤) بناء على طلب الجمعية العامة، نوقشت مسألة النظر في إمكانية وضع مؤشر بيئي بشكل مطول. وتم الاتفاق في حينه على التمييز بوضوح بين الضعف الاقتصادي والضعف الإيكولوجي أو البيئي. انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٣ (E/2002/33) الفقرة ١٤٦.

٢٣ - وإجمالاً، اعتبرت اللجنة أن تعريف أقل البلدان نمواً ووضع إجراءات راسخة يعتمد على اتباع أفضل الأساليب المتاحة والحصول على المعلومات. وإن كانت هناك حاجة لإجراء تنقيحات من وقت إلى آخر توضع في الاعتبار الآراء الجديدة الناتجة عن بحوث التنمية الاقتصادية أو معلومات مستكملة تتعلق بالعقبات الهيكلية التي تواجه التنمية والتحسينات الجارية ومدى توفر بيانات موثوق فيها وقابلة للمقارنة دولياً.

جيم - تطبيق المعايير

٢٤ - كررت اللجنة تأكيد النهج الحالي المطبق لتحديد أقل البلدان نمواً. ولإدراج ضمن هذه الفئة، ينبغي استيفاء المعايير الثلاثة جميعها عند عتبة معينة من القيم^(١٥). ولكفالة قدرة أي بلد بعد رفع اسمه من القائمة على مواصلة واستمرار تقدمه بأقل قدر من مخاطر انقطاع أو انتكاس تنميته، تطبق القواعد التالية: (أ) الأهلية للرفع من القائمة تتطلب أن يخفق البلد في استيفاء اثنين، وليس واحداً فقط، من معايير الإدراج الثلاثة^(١٦)؛ (ب) تحدد عتبات الرفع من القائمة عند مستوى أعلى من عتبات الإدراج فيها؛ (ج) لكي يوصى برفع بلد من القائمة، ينبغي أن يكون مؤهلاً خلال استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات.

٢٥ - ونظرت اللجنة في اقتراح بعض البلدان التي بصدد رفع اسمها من القائمة جعل استيفاء معيار الرقم القياسي للضعف الاقتصادي شرطاً إلزامياً للرفع من القائمة. بيد أنه تم التوصل إلى أن هذا يسير ضد منطق معايير تحديد أقل البلدان نمواً. فارتفاع مؤشر الضعف الاقتصادي لا يحول وحده دون أي بلد من شق مسار إنمائي ثابت، على نحو ما يبينه استمرار وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وارتفاع مستويات الدليل القياسي للأصول البشرية في البلدان التي تحتل مرتبة مرتفعة في الرقم القياسي للضعف الاقتصادي. ومن ثم خلصت اللجنة إلى أنه ينبغي جعل استيفاء معيار الرقم القياسي للضعف الاقتصادي شرطاً إلزامياً للرفع من القائمة.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، كررت اللجنة تأكيد أهمية المرونة، أي أنه لا ينبغي استخدام المعايير بطريقة آلية، وبخاصة في الحالات التي تكون فيها مؤشرات البلد قريبة جداً من

(١٥) إضافة إلى ذلك، أحد عتبات الإدراج أن يكون عدد السكان أقل من ٧٥ مليون نسمة.

(١٦) في عام ٢٠٠٥، وضعت اللجنة قاعدة إضافية مفادها أنه ينبغي تحقيق مستوى عالٍ بشكل كافٍ لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (ضعف الحد المطلوب للرفع من القائمة على الأقل) لجعل البلد مؤهلاً للرفع من القائمة (انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ١٣ (E/2005/33)، الفصل الرابع، الفقرة ٣٠).

مستويات الإدراج في القائمة أو الرفع منها ("حالات البين بين"). وفي تلك الحالات، يمكن تطبيق خليط من معايير العقوبات الهيكلية (الدليل القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي)^(١٧). وسيجعل هذا الرأي في الإمكان أخذ درجة معينة من الاستدامة فيما بين المعايير في الحسبان، وكذا الأثر المشترك الممكن للعقوبات على نحو ما يكشف عنه الدليل القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي. كما تساهم مثل هذه المرونة في تطبيق المعايير، إضافة إلى مذكرات التقييم (الإدراج) وبيانات مواطن الضعف وتقييمات الأثر (الرفع من القائمة)، في كفالة أخذ الضعف الاقتصادي في الاعتبار على النحو المناسب عند تحديد أهلية بلد ما للإدراج في القائمة أو الرفع منها، على نحو ما اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٥/٢٠٠٧.

دال - إجراءات الرفع من القائمة: بيانات مواطن الضعف وتقييم الأثر

٢٧ - فيما يتعلق بالبلدان التي تثبت أهليتها لأول مرة، يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإعداد بيان مواطن الضعف وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بإعداد تقييم للآثار (بالتعاون مع الأونكتاد) في السنة التي تسبق الاستعراض التالي الذي يجرى كل ثلاث سنوات. وبالرغم من أن بيان مواطن الضعف كان مستخدماً من قبل، فقد اعتمدت اللجنة في سنة ٢٠٠٧ تقييمات الأثر كتكملة لبيانات مواطن الضعف. وستوفر الوثيقتان للجنة معلومات، بالإضافة إلى ما سجل فيما يتعلق بالمعايير، للبت فيما إذا كان ينبغي التوصية برفع بلد تقرر أنه مؤهل، في الاستعراض السابق الذي يجرى كل ثلاث سنوات، من القائمة.

٢٨ - وينبغي أن تقدم بيانات مواطن الضعف معلومات أساسية إجمالية عن اقتصاد البلد وحالته الإنمائية. وينبغي أن تقارن أيضاً قيم المؤشرات المستخدمة في المعايير مع الإحصاءات الوطنية ذات الصلة ومواصلة تقييم أوجه الضعف الأخرى التي يواجهها البلد (من قبيل عدم تذبذب التحويلات، والاعتماد على السياحة، وارتفاع تكاليف الهياكل الأساسية بسبب الظروف الجغرافية، وأثر تغير المناخ). وطلبت اللجنة أيضاً إلى الأونكتاد أن تقدم، عند إعداد بيانات مواطن الضعف، بيانات مقارنة لبلدان أخرى منخفضة الدخل توجد في حالات مشابهة.

(١٧) في سنة ٢٠٠٥، اقترحت اللجنة النظر في وقت متزامن في العقبين الهيكليتين (الدليل القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي) أو حتى في المعايير الثلاثة (الدخل القومي الإجمالي، والدليل القياسي للأصول البشرية والرقم القياسي للضعف الاقتصادي).

٢٩ - وبالنظر إلى زيادة عدد البلدان قيد الاستعراض بغية الرفع من القائمة، وزيادة الطلب على المضمون الفني لبيانات مواطن الضعف، شددت اللجنة على الحاجة إلى توافر موارد كافية لهذا الغرض.

٣٠ - ووافقت اللجنة على ضرورة تناول تقييمات الآثار بالنسبة للآثار المتوقعة المترتبة عن فقدان مركز بلد من أقل البلدان نمواً، وبخاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية والتجارة الدولية والمساعدات التقنية. وسيتطلب التنفيذ الفعال لتقييمات الآثار أن تكون إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة قادرة على الاستفادة من التعاون مع البلدان المانحة ووكالات التعاون الدولي والشركاء التجاريين والبلد المعني.

هاء - الانتقال السلس للبلدان التي بصدد الرفع من القائمة

٣١ - تناولت اللجنة مسألة الانتقال السلس للبلدان التي بصدد الرفع من القائمة على نحو ما أوردته الجمعية العامة في قرارها ٢٠٩/٥٩ وأعربت عن رأي مفاده أن الممانعة في الرفع من القائمة، فيما يتعلق بالعديد من البلدان التي تقرر رفعها، تعكس عدم الثقة في المستقبل، وإن جرى الإعراب عنها أحياناً في شكل عدم رضا على المعايير.

٣٢ - واعتبرت اللجنة التدابير الواردة في القرار ٢٠٩/٥٩ هامة جداً وكررت إعادة تأكيد الحاجة إلى تنفيذها تنفيذاً فعالاً. وفي ذلك الصدد، أوصت بأن تقدم الأمم المتحدة نموذجاً قيادياً عملياً في تنفيذ تدابير الانتقال السلس عن طريق الإبقاء على الفوائد المتصلة بالسفر لفائدة مندوبي البلدان التي رفعت من القائمة خلال فترة ملائمة للحالة الإنمائية للبلد.

٣٣ - وترى اللجنة أنه ينبغي عقد اجتماع فريق خبراء للنظر في الإلغاء التدريجي لفوائد استحقاقات أقل البلدان نمواً بغية تحديد الفوائد التي يمكن الإبقاء عليها لفترة معينة، مقترحة فترات محددة للإلغاء التدريجي. وينبغي أن يضم المشاركين في فريق الخبراء، إضافة إلى ممثلي البلد، المانحين والشركاء التجاريين والمؤسسات المالية والتجارية الدولية. ويمكن إجراء دراسات حالات إفرادية لتقييم حالة الرأس الأخضر والبلدان التي استوفت مؤهلات الرفع من القائمة. وينبغي توفير الموارد لذلك الغرض.

واو - رصد تقدم البلدان التي رُفعت من القائمة

٣٤ - طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة في قرارها ٢٠٩/٥٩ أن تواصل رصد التقدم الذي يحرزه البلد الذي رُفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً في مجال التنمية. وستقدم اللجنة إلى المجلس تقريراً عما توصلت إليه من عملية الرصد كتكملة للاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات للقائمة.

٣٥ - وتعتبر اللجنة أن الهدف الأساسي للرصد هو تقييم أي علامات للتدهور في التقدم الذي يحرزه البلد الذي رُفع من القائمة في مجال التنمية وتوجيه انتباه المجلس إليه في أقرب وقت ممكن. وشدّدت اللجنة، لتفادي المزيد من الأعباء، على ضرورة إجراء الرصد دون مطالبة البلد الذي رُفع من القائمة ببذل أي مجهود. وسيشمل الرصد مجموعة صغيرة نسبياً من المؤشرات التي ينبغي تقييمها علاوة على أداء البلد فيما يتعلق بمعايير تحديد أقل البلدان نمواً.

٣٦ - ونظرت اللجنة في تقرير قدمته حكومة الرأس الأخضر^(١٨). وأشارت بارتياح إلى استمرار معدل نمو البلد وإنجازاته فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، بالرغم من استمرار الضعف الاقتصادي. وأخيراً، شجعت اللجنة الرأس الأخضر وشركاءه الإنمائيين على الاستفادة إفادة تامة من الاجتماعات المقبلة للآلية التشاورية (فريق دعم الانتقال) للحصول على الدعم لبرنامج التحول الاقتصادي للبلد.

زاي - الدليل

٣٧ - لاحظت اللجنة التقدم الجيد المحرز في إعداد مشروع دليل بشأن فئة أقل البلدان نمواً يضم جميع المعلومات ذات الصلة بشأن المعايير والإجراءات المطبقة حالياً للإدراج في القائمة والرفع منها، وبشأن المنهجية والمؤشرات الإحصائية، وتدابير الدعم لصالح أقل البلدان نمواً.

٣٨ - وترفق بالدليل صفحات على الإنترنت تقدم معلومات مماثلة^(١٩). واللجنة الواثقة من أن من شأن تحسين إمكانية الوصول هذه أن تساعد في التعريف بمعايير تحديد أقل البلدان نمواً على نطاق أوسع.

(١٨) تقرير معلومات مقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة عن عملية رفع الرأس الأخضر من فئة أقل البلدان نمواً (الرأس الأخضر، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

(١٩) انظر موقع لجنة السياسات الإنمائية على الإنترنت متاح على الموقع <http://www.un.org/esa/policy/devplan/index.html>.

الفصل الخامس

أعمال لجنة السياسات الإنمائية في المستقبل

- ١ - رحبت اللجنة باتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمقرره ٢٧٢/٢٠٠٧ الذي يضم برنامج العمل المتعدد السنوات للاستعراض الوزاري السنوي. ويكفل مثل هذا البرنامج المتعدد السنوات إمكانية التنبؤ بالمواضيع التي من المقرر مناقشتها والتعبئة الكاملة للخبرة الموجودة في اللجنة.
- ٢ - وستضطلع اللجنة، في دورتها الحادية عشر المقبلة، بالعمل المتعلق بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي لسنة ٢٠٠٩، "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي". وبالرغم من مواكبة اللجنة للاستعراضات وللمناقشات المتعلقة بتنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقدها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فإنها ستضع إطاراً سياسياً لشراكة عالمية أكثر فعالية لتحسين الصحة العامة.
- ٣ - كما ستقوم اللجنة باستعراض قائمة أقل البلدان نمواً في سنة ٢٠٠٩. ولذلك الغرض، سيجري إعداد بيانات مواطن الخطر وتقارير تقييم الآثار تتعلق بغينيا الاستوائية وكيريباتي وتوفالو وفانواتو. وسترصد اللجنة أيضاً التقدم الذي أحرزه الرأس الأخضر في المجال الإنمائي وسترفع تقريراً عما تتوصل إليه إلى المجلس في سنة ٢٠٠٩.
- ٤ - واتفقت اللجنة على مواصلة إسداء المشورة بشأن جدول أعمال التنمية المستدامة في سياق تغير المناخ. وفي ذلك الصدد، ستجري مزيداً من البحث فيما يتعلق بآثار تغير المناخ على التنمية في البلدان المنخفضة الدخل.
- ٥ - وستواصل اللجنة رصد تطور حالة الاقتصاد الكلي الدولي والحالة المالية الدولية وستستمر في تحليل آثارها الإنمائية على الاقتصادات النامية.

الفصل السادس

تنظيم الدورة

- ١ - عقدت لجنة السياسات الإنمائية دورتها العاشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٨. وحضر الدورة ٢١ عضواً من أعضاء اللجنة ومراقبون من عدة منظمات في إطار منظومة الأمم المتحدة. وترد في المرفق الأول قائمة المشاركين.
- ٢ - ووفرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وافتتح رئيس اللجنة الدورة ورحب بالمشاركين. وبعد ذلك، ألقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي خطاباً أمام اللجنة وشدد على أهمية مساهمة اللجنة في أعمال المجلس عن طريق تقديم أفكار جديدة بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي الدولي بفعالية أكثر. وأطلع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة على وجهات نظره بشأن دور اللجنة في أعمال الأمم المتحدة، وبخاصة في إدراج قضايا جديدة وناشئة في جدول الأعمال الإنمائي العالمي.
- ٣ - ويرد جدول أعمال الدورة العاشرة وقائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في المرفقين الثاني والثالث، على التوالي.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

١ - فيما يلي قائمة أعضاء اللجنة الذين حضروا الدورة:

السيدة بينا أغاروال
السيد خوسي أنطونيو ألونسو
السيدة لورديس أريزي
السيد طارق بانوري
السيد أولاف بييرخولت
السيد كوزي بوتشوي
السيدة غوي - بينغ كاو
السيد ريكاردو فرانث - ديفيس (الرئيس)
السيدة ستانسلاوا غولينويسكا
السيد باتريك غيومون
السيد فيليب هان (المقرر)
السيد هيرويا إيشيكاوا
السيدة ويلين أ. جونسون
السيدة أمينة ماما
السيد هانس أوبشور
السيدة سوشيترا بونياراتاباندو
السيدة فاطمة صديقي
السيدة فرانسيس ستيوارت (نائب الرئيس)
السيدة ديانا توسي
السيدة ميليك أوفاليتش
السيد صمويل وانغوي

٢ - وفيما يلي كيانات منظومة الأمم المتحدة التي مثلت في الدورة:

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

منظمة الأمم المتحدة للطفولة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
صندوق الأمم المتحدة للسكان
جامعة الأمم المتحدة
برنامج الأغذية العالمي
منظمة الصحة العالمية

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - الجلسة الافتتاحية.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - أقل البلدان نموا: تحسين المعايير وعملية الرفع من القائمة والمتابعة.
- ٤ - جدول أعمال التنمية المستدامة وتغير المناخ: تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.
- ٥ - الاضطراب المالي الحالي والآثار على البلدان النامية.
- ٦ - مسائل أخرى.
- ٧ - أعمال اللجنة في المستقبل.

المرفق الثالث

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها العاشرة

العنوان أو الوصف	رمز الوثيقة
قائمة الوثائق	(CDP2008/PLEN/1)
جدول الأعمال	(CDP2008/PLEN/2)
الأفرقة الفرعية	(CDP2008/PLEN/3.1)
قائمة المشاركين	(CDP2008/PLEN/3.2)
تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها التاسعة ^(أ)	(CDP2008/PLEN/4)
تقرير اجتماع فريق الخبراء عن أقل البلدان نمواً	(CDP2008/PLEN/5)
دليل فئات أقل البلدان نمواً: الإدراج في القائمة والرفع منها والفوائد	(CDP2008/PLEN/6)
جدول أعمال تغير المناخ والتنمية المستدامة	(CDP2008/PLEN/7)
موجز تنفيذي عن المساهمة الواردة بشأن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لسنة ٢٠٠٩	(CDP2008/PLEN/8)
تدهور التوقعات العالمية واستجابات السياسات العالمية مع اهتمام خاص بأشد البلدان فقراً	(CDP2008/PLEN/9)
التمويل التعويضي عن الصدمات: ما هي التغييرات اللازمة؟	(CDP2008/PLEN/10)
موجز تنفيذي لتقرير حكومة الرأس الأخضر المقدم إلى الأمين العام بشأن رفع البلد من القائمة (ترجمة غير رسمية)	(CDP2008/PLEN/11)

(أ) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ١٣ (E/2007/33).